وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

دراسة قياسية للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر الفترة(1985-2019)

من إعداد:

- خذيري منير

إشراف الأستاذ (ة):

- رحال مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خذري توفيق	أستاذ محاضر –أ-	رئيســــــــا
رحال مراد	أستاذ محاضر –ب-	مشرفا ومقررا
شتوح نور الدين	أستاذ محاضر –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

إهداء

إلى .....

.....من حملوا قضيتهم

.....كما حملها إمامهم

.....صدقا وجهادا وشهادة

.....محتسبين عند الله

.....لم ينثنوا أو يداهنوا

ولم يغتروا بزهو الدنيا ومحاسنها .

شُكر وعِرفان

إلى كل المخلصين ممن جدوا
واجتهدوا ونالوا ما نالوا بسهرهم ،
تعبهم وجهدهم.

* إلى كل صاحب فضل *

الإهداء

الشكر والعرفان

فهرس المحتويات.....**I**

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة.....أ

الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي

تمهيد.....02

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.....03

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي.....03

المطلب الثاني : أشكال وأنواع ودوافع ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.....09

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للإستثمار الأجنبي..... 13

المبحث الثاني: ماهية النموالإقتصادي.....18

المطلب الأول: مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي.....18

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....19

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....21

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة وأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو.....26

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....26

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.....27

خلاصة الفصل.....31

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي

تمهيد.....33

المبحث الأول: التعريف بالإقتصاد القياسي ونموذج ardl.....34

المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد القياسي.....34

المطلب الثاني: أساسيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.....38

المبحث الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة.....43

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة.....43

المطلب الثاني: بيانات الدراسة القياسة 44

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر.....45

المطلب الأول: رسم السلاسل الزمنية و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....45

المطلب الثاني : تحديد درجات التأخير و إختبارات صلاحيات النموذج.....51

المطلب الثالث :إختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبارBoundTest و تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل.....54

المطلب الرابع : اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر.....57

خلاصة الفصل.....58

خاتمة.....60

ملخص

قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة	43
2	جدول رقم (2): بيانات الدراسة القياسية	44
3	الجدول رقم (3): إختباري جذر الوحدة	49
4	الجدول رقم (4): اختبارات سلسلة البواقي ResidualsDiagnosties Tests	52

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	منهجية القياس الاقتصادي	38
2	الرسم البياني للنمو الإقتصادي.	45
3	الرسم البياني للإستثمار الأجنبي المباشر	46
4	تحديد درجات إبطاء النموذج	51
5	نتائج إختبار F-Bound Test.	54
6	العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل	56
7	نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of Squares	57

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، حيث أضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، مثل أمريكا التي تحولت في فترة وجيزة إلى أقوى دول العالم بفضل هذه الاستثمارات الأجنبية ، ولقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، ذلك أنه أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية وإحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من اجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة.

يعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول النامية و الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الجزائر نن بين الدول التي تسعى لجلب الإستثمارات وذلك عن طريق تهيئة المناخ الإستثماري وذلك عن طريق التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة وهذا من أجل الدفع بعجلة التمنية قدما و للحد من الإقتراض من الخارج.

إشكالية البحث :

على ضوء ما أفردته أعلاه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية :

مامدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية :

من أجل توضيح معالم الإشكالية بشكل أوضح يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

هل هناك علاقة تأثير وتأثر بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الجزائر في الفترة المحددة للدراسة ؟

هل هناك علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

هل هناك علاقة قصيرة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث :

من أجل الإجابة على الأسئلة التي تم إفرادها ،، ارتأيت طرح الفرضيات الآتية :

الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابيا في النمو الاقتصادي.

وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر.

وجود علاقة في الأجل القصير.

أهداف البحث :

أسعى في هذا البحث إلى تحقيق رمجموعة من الأهداف منها :

تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي العلبقة التي تربط الاستثمار الأجنبي
محاولة إبراز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لإقتصاد الجزائر

أسباب اختيار الموضوع :

1 الأسباب الشخصية :

التعرف على مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره الفعال كبديل للإعتماد على قطاعي المحروقات والغاز، و التعرف على أهم معيقات الإستثمار الأجنبي المباشر رغم أن الجزائر تعتبر وجهة مثالية للإستثمار في مختلف المجالات .

2 الأسباب الموضوعية :

باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا مهما استقطب عديد الباحثين
في المجال الإقتصادي، خاصة في الظرف الراهن الذي تمر به الجزائر

منهج البحث :

المنهج المتبع في دراستي هو المنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول وذلك بإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل المتغيرات المتعلقة بالفترة المدروسة، وذلك من الدراسة القياسية .

أدوات جمع البيانات :

أثناء قيامي بإنجاز هذا البحث قمت باستعمال الأدوات الآتية :

اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية

الاستعانة بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبة الخاصة بالكلية .

تحليل البيانات المتوفرة من إحصاءات وأرقام المتحصل عليها من خلال داتا البنك الدولي .

الحدود الزمنية والمكانية :

ستغطي دراستي الفترة الممتدة بين 1985-2019 تناسبا مع المعطيات الاحصائية والتي تعبر عن معطيات سنوية ، إذ تتوفر هذه المعلومات لدى هيئات رسمية كالبنك الدولي .

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث تتمثل في ما يلي:

-عدم تنظيم الوقت

هيكل البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الإطار نظري والثاني الإطار التطبيقي، حيث يتم في الفصل الأول النظري التطرق للإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كذا العلاقة المرتبطة بينهما.

وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة المتناولة هذا الموضوع.

أما في الفصل الثاني الخاص بالدراسة القياسية، إذ تم في المبحث الأول تناول المنهجية و الأدوات القياسية من خلال تحليل لمتغيرات الدراسة، وسرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، في حين

المبحث الثاني أفردت فيه النتائج والمناقشة، حيث تم تناول نتائج النموذج المستخدم في الدراسة،بتحليل إحصائي، قياسي واقتصادي، ومن ثم مناقشتها للخروج بتوصيات حول هذا الموضوع.

الفصل الأول :

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي

تمهيد :

أضحت الدول النامية في تنافس فيما بينها من أجل جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفي ظل هذا التنافس تسعى كل دولة إلى تحسين وتهيئة المناخ الإستثماري من أجل جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لما في ذلك من فوائد تعود على إقتصاديات الدول المضيفة والذي يسمح بتحقيق قدر من التدفقات، سواء كانت مالية،أو تكنولوجية و التي تنعكس إيجابا على النمو الذي تتحكم فيه عدة عوامل هو الآخر ومن أجل دراسة هذا الموضوع أردت أن أخصص هذا الفصل الأول، والذي سيكون مضمونه حول العديد من المفاهيم الأساسية للإستثمار والنمو وقد قسمتهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة والعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية بالغة لمساهمته الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي غير المباشر

الفرع الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر

1 تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله :

تعددت التعاريف حول مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، سواء كانت من قبل أشخاص أو منظمات دولية، حيث عرف على أنه تحويلات مالية قادمة من الخارج في صور طبيعية أو نقدية أو كليهما، بهدف إقامة مشروع إنتاجي في الأجل الطويل، لغرض التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها ومن بين التعريفات الأكثر شيوعا :[1]

- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) :حيث يعرفا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في بلد ما على فوائد في مؤسسة مقيمة في بلد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

- كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية (UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم (الشركة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في مكان آخر.

- أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) : فتعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها.

أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

1.1.أنواعها: تشير التحاليل الإقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:

أ. النوع حسب شكل التبعية للشركة الأم: يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية:

[1] سمية ولدبوله ، **اثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2000 – 2017)** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أدرار ، 2018.

- **النوع الأول:** يتميز هذا النمط من الإستثمار بتبعية إقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.
- **النوع الثاني:** هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.
- **النوع الثالث:** هذا النوع من الإستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

ب. النوع حسب طبيعة الملكية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية:** هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدول المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل.
- **الإستثمارات الأجنبية المشتركة:** والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتد وأيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية،ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.

ج. النوع حسب الدوافع والمحفزات: وينقسم إلى :

- **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع إلى استغلال السيرة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.
- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية المجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

- **البحث عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

2 تعريف الاستثمار غير المباشر : الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، بصفة دائمة و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الإختراع

و العلامات التجارية [1]

كما يعرف على أنه يشمل قروض المصدرين أو شراء أسهم و سندات في الدول المضيفة، و هناك صور لهذه التدفقات و هي الاستثمار بالمحفظة تعطي للمستثمر الحق في نصيب من الأرباح و يتم الإستثمار من خلال صناديق الإستثمار أو من طرف مستثمرين ذوي طابع مؤسسي مثل صناديق المعاشات أو في صورة شهادات إيداع دولية ، و هناك أشكال ظهرت في الدول النامية مثل سياسة المشاريع المشتركة و التراخيص، تسليم المفتاح.[2]

الفرع الثاني : مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي

1- يهدف البلد النامي من وراء فتح مجال الاستثمار لإحداث التوسع الاقتصادي ،و خلق مناصب شغل بالإضافة إلى إعادة استثمار جزء هام من أرباحه المحققة في البلد المستقبل. بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا.

2- تطوير القدرات الإدارية في القطر المضيف و تطوير مجالات البحث و التطوير.

3- يوفر إطار للتعاون و التكامل الاقتصاديين إقليميا و عالميا .

4- تعزيز درجة المنافسة و القضاء على الاحتكارات .

6 – المساهمة في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية و تطوير المستوى التقني .

7 – انخراط الاستثمار في حركة التنمية الوطنية بدمج الاستثمار في المسار التنموي الوطني.[3]

ثانيا :عيوب الإستثمار الأجنبي

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 ،ص 15 .

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 54 –55.

[3] عرفان تقي الحسني.نفس المرجع ، ص 61.

يقال أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص، أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج، أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء الخدمات الإدارية والتسويقية ، فهناك مشاكل تعيق الإستفادة بهذه التكنولوجيا تتعلق بمدى ملائمة التكنولوجية التي توفرها الشركات لظروف البلد النامي،و بالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا.

فالشركات لا تهتم إطلاقا بملائمة التكنولوجيا للظروف الاقتصادية كما تؤدي إلى تزايد التبعية والإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ، مما يقتل روح الإبداع و التجديد، " وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن نقل التكنولوجيا بوساطة الشركات متعددة الجنسيات هو أداة استغلال و تحكم, نتيجة لما تحصل عليه من أثمان باهظة مقابل ما تقدمه من تقنيات غير ملائمة ، ومعرفة تقنية وهمية في معظم الأحيان ، الأمر الذي يؤدي إلى قتل روح الإبداع في الدول النامية

أما سوق التكنولوجيا تتصف بعدم الكمال ، لعدم توافر البيانات و المعلومات الكافية عن المعروض منها ، ولأن المعارف التكنولوجية هي من أسرار الشركات الإحتكارية ، وكون التكنولوجيا تختلف عن السلع الأخرى من حيث تعقدها وعدم تجانسها إلى حد بعيد ، فإنه من الصعوبة تحديد سعر واضح لها .

وإضافة إلى ما سبق نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان النامية ، تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها مقابل ثمن مرتفع .

فلقد نشرت الأمم المتحدة تقريرا حول الشركات متعددة الجنسيات والتنمية العالمية ، كان من أهم ما أشار إليه: إستحالة الانسجام بين إستراتيجية هذه الشركات و إستراتيجية التنمية الذاتية فيها بالإضافة إلى سعيها بكل الطرق لتوجيه سياسة البلد النامي بما يخدم مصالحها وليس مصالح هذا البلد .ورغم ذلك فإن الدول النامية تسعى جاهدة للجلب الإستثمار الأجنبي المباشر إليه لدوره البارز في زيادة تدفق رؤوس الأموال التي تراها لازمة لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها ، وتنشيط حركة التجارة الدولية.[1]

1. للإستثمار الأجنبي آثار سيئة على ميزان المدفوعات،نتيجة تحويل الدخول و الأرباح المتحققة إلى بلدانها كما قد تشمل تحويل المدخرات المحلية عبر بنوك الشركات الأجنبية.
2. و يتغير تأثير الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري حسب ما إذا كان موجه للتصدير أو الاستيراد، و يختلف الأثر طبقا لنوع الإستثمارات و للسياسات التي تتبعها الشركة في مجال الإنتاج

[1] ساكر محمد العربي ،**محاضرات في الاقتصاد الكلي** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2003 . ص ص 241 –243

و التسويق و تحويل الأرباح ، فالإستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل إستثمار مباشر جديد تبدأ فيه الشركة عملا جديدا و تبادر بتشييد منشآت إنتاجية أو قد تقوم الشركة بشراء شركة عاملة، في الحالة الأولى تضطر الدولة لاستيراد مواد و ماكينات و آلات، عكس الحالة الثانية بحيث لا تستورد شيئا و ذلك في البداية على الأقل ، كما أنه في حالة قيام الشركة بتحويل الأرباح إلى الخارج فسيكون لذلك أثرا سلبيا على ميزان المدفوعات، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الدخل القومي التي تقود بدورها إلى زيادة الميل إلى الاستيراد و بالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات، أو قد يقود إلى توفير السلع و بالتالي ثبات أسعارها[1]

3. عادة ما يتجه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات ذات الربحية العالية دون الاهتمام بالأولويات الإنمائية .
4. احتمال عدم ملائمة التكنولوجيا المرافقة للاستثمارات الأجنبية مع الحاجات الاستهلاكية أو حجم السوق المحلي و الموارد المتاحة و مرحلة التنمية .
5. التعرض إلى ما يعرف بأسعار التحويل بحيث تقوم بعض فروع الشركات المتعددة الجنسيات بتقدير قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية و ذلك لنقل عبء الضرائب إلى دولة تكون فيها الضرائب منخفضة و بذلك يخسر القطر المضيف النقد الأجنبي الذي يعادل الفرق بين القيمة الحقيقية للصادرات و السعر الذي تحدده الشركة الاحتكارية.[2]
6. يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات الوطنية ، فما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمال المنخفضة ، كما أن أثر الشركات على نمط في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرارا ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق ، أو القضاء على بعض الحرف اليدوية . كما تتسبب في تركز الإستثمارات في المناطق محددة من العالم النامي ، في جعلها مقاطعات أجنبية، مما يؤدي إلى النمو دون التنمية.

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد ، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ ، الرياض ،2001، ص 132

[2] عرفان تقي الحسني ، **مرجع سابق** ، ص 62 – 63 .

7. تنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، وإنتاج سلع ليست في متناول دخول الجماهير وتستهلكها الأقلية الغنية فقط، ، كما تلعب هذه الشركات دورا في استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتطورة، لأنها تستفيد من جميع الفوائد النسبية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، بفضل خصائصها المعروفة. [1]

الفرع الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتمد مناخ الإستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها محددات حيث تصنف هذه المحددات إلى محددات سياسية و إقتصادية وقانونية وتشريعية وبيئات إدارية.[2]

أ. المحددات السياسية:

يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث أن الإستقرار السياسي في أي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع أو رفضه، ليس على أساس حجم السوق او العائدات وحسب، وانما على أساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

ب. المحددات الاقتصادية:

من العوامل المهمة للإستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للإستغلال وإمكانية تصنيعها، حيث أن تدفق رأس المال الاجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، إلا أن توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، إذ لابد أن يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل: مستوى التنمية الإقتصادية معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل دخل الفرد، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الإقتصادية من حيث التحرر الإقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق بالإضافة الى توافر البنى الهيكلية للإقتصاد مثل: الطرق، الخدمات، الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

ج. المحددات القانونية:

---

[1] ساكر محمد العربي ،**مرجع سابق** ، ص 241

[2] حاتم عبد الجليل القرشاوي، **تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص ص3-5 .

إن الإستثمارات الاجنبية تعتمد بصورة رئيسية على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة بالإضافة الى حق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على اصدار قوانين وتشريعات للاستثمار تفوق الحوافز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

د. المحددات الإدارية:

يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية تجذب الإستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء وإقامة مشروع الاستثمار، وأيضاً القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.[1]

المطلب الثاني : أشكال و أنواع ودوافع قيام الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتباين صور واشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويقدر مدى هذا التنوع والتباين في الأهمية والخصائص المميزة باختلاف إختبار وتفضيل كل من الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والشركات المتعددة الجنسية أو المستثمر الأجنبي من جهة اخرى، فيما يتعلق بتبني صور واشكال هذا النوع من الإستثمار، ويمكن إرجاع هذا التنوع والتباين في الإختبارات والتفضيلات الى عدة عوامل: [2]

1. اختلاف البنى الإقتصادية والإجتماعية والأنظمة السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من جراء الإستثمار الأجنبي.
2. اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسية أو التي ترغب في إنشاء إستثمارات مباشرة مثل: حجم الشركة، أنواع الخدمات أو المنتجات التي تقدمها ومجالات النشاط الإقتصادي، وأهداف وسياسات الشركة ... الخ.
3. درجة المنافسة في السوق وخصائص المجال الإقتصادي الذي يمارس فيه الإستثمار الأجنبي المباشر نشاطه.

ويمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي على النحو التالي:

---

[1] حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سابق، ص5

[2] أثير عبد الله عليوي، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (2000 – 2014)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2015 .

أ. من ناحية الملكية:

الإستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أكثر أنواع الإستثمارات تفضيلاً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، حيث تكون في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، تصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في البلدان المضيفة، وبالرغم من ذلك فأن هذا الشكل من الإستثمارات يعتبر غير مفضل لدى أكثر الدول النامية خوفاً من التبعية الإقتصادية والتدخل والتأثير في القرارات الداخلية للدول المضيفة.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة: يعد هذا النوع من الإستثمار المباشر بأنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة – المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي[1].

ولكي تتمكن الدول النامية تحقيق قدر من التوازن بين الإستثمارات الأجنبية، وما يصاحبها من خبرات، وبين المحافظة على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها القومي، وضعت بعض الدول في نـص قوانينها الداخلية، ضرورة إشراك القطاع العام والخاص في رأس مال المشروع الاجنبي

ب. من ناحية الغرض أو الهدف:

الإستثمار الباحث عن الأسواق: ظهر هذا الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الدول النامية مع تطبيقها لسياسة احلال الواردات، وما تبعه من فرض الحماية الجمركية ووضع القيود أمام الواردات، لذلك لجأت أغلب الشركات الأجنبية لهذا النوع من الإستثمار كبديل للصادرات ولتفادي هذه القيود، وقد يكون هذا الإستثمار بديلاً أكثر جدوى من التصدير لدول ترتفع تكاليف النقل إليها

الإستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الأداء: يهدف المستثمر الأجنبي إلى زيادة الربحية من خلال الإستفادة من توافر اليد العاملة الماهرة والمنخفضة الأجر في الدول المضيفة، حيث يتم ذلك عن طريق تمويل الشركة الأم لجزء من خطوطها الإنتاجية كثيفة العمل إلى هذه الدول لتصنيع بعض أجزاء المنتج في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في الدولة الأم أو من خلال عمليات التجميع لمنتج معين لتصبح منتجات نهائية، إلا أن هذا يتطلب تمتع الدولة المضيفة بقاعدة صناعية متطورة .

الإستثمارات الأجنبية المباشرة مشروعات تجميعية: قد يتخذ الأستثمار الأجنبي المباشر صورة التعاقد بين الشركة الأجنبية الأم والشركة المحلية بالدول المضيفة عن طريق منح تراخيص الإنتاج والسماح

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الاجنبي المباشر**، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص43 .

لها باستخدام العلامة التجارية الخاصة بالشركة الأم، بحيث يدعم القدرة التسويقية والتنافسية للشركة المحلية وإمكانية نفاد منتجاتها للأسواق الخارجية من خلال تمتعها بميزة العلامة التجارية .

وفي أغلب الأحيان يرتبط دور المستثمر الأجنبي في مثل هذا النوع من الإستثمارات بتقديم الخبرة أو المشورة الفنية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وتخزين وتسويق.

ويشمل التصنيف الجديد للإستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والحوافز إلى:[1]

- **الإستثمار الباحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- **الإستثمار الباحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للإستثمارات المحلية والمجاورة أو الإقليمية، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **الإستثمار الباحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية، أو شمال القارة الأمريكية.

الباحث عن أصول إستراتيجية: يهدف هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

الفرع الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك بعض الأسباب التي تدفع بالشركات إلى دخول ميدان الاستثمار الأجنبي أهمها:

– الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة، ولقد وجد أن التكامل الإقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة من العوامل المشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر، كما وقد يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة و مهارات عالية لسد الإحتياجات الإقليمية والمحلية، وفي العادة يتم تفضيل خيار الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الإستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

[1]:ساعد بوراوي، الحوافز **الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب) دراسة مقارنة**، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007–2008، ص25.

– تعظيم الأرباح: حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة.

– تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضاً نظام (قواعد المنشأ) الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.

– طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير، وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر، مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسة.

إن دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه تختلف عن دوافع البلد الراغب في جذب و إستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين[1]:

– تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

– طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري لها دور مهم في دفع المستثمر الى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، وزيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.

– البحث عن أسواق جديدة لزيادة المبيعات، وتخفيض المخاطر من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا.

– تحسين وضمان توفير الموارد والاستفادة من المزايا المكانية.

– حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع.

– السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة.

أما دوافع البلد المضيف فيمكن إيجازها في الأتي:

– سد فجوة الادخار وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

– زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني.

[1] : عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 53–58.

- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية وأيضاً الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- تخفيض مستوى البطالة والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الثالث :شروط ترقية الإستثمار في الجزائر

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة. فإن مشاركة رأس المال الأجنبي أصبح ضروري في التنمية الاقتصادية من أجل هذا يجب على الجزائر أن توفر وتخلق مناه ملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية وذلك بتحقيق بعض الشروط:

- أن تكون كل المعلومات الخاصة بالإستثمار والمحيط به متوفرة.
- أن تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- تطهير المحيط من البيروقراطية ومحاربة الرشوة.
- احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- تحقيق وإنجاز ميكانزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي إلى تحويل أو تسعير العملة بنسبة حيدة من طرق البنك المركزي الجزائري
- تحرير التجارة العالمية.
- إنجاز سوق مالية مفتحة لرؤوس الأموال الدولية.

استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة المحيط الأمني

الفرع الرابع: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ذكر أهم المعوقات التي تعترض سبيله، ويمكن تقسيم أو تصنيف هذه المعوقات إلى معوقات سياسية وقانونية ، معوقات مالية و إدارية و معوقات أخرى كما يلي:

أولا : العراقيل السياسية وا لقانونية و الإدارية

يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك فان انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام معروف هذا النوع من الاستثمار ، وتعتبر عشرية التسعينات التي عرفتها الجزائر والتي عرفت بالعشرية السوداء ، والدليل على هذا تعاقب عشر حكومات على السلطة ، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب والذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة

على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرار سياسيا وأمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة والذي ركز سياساته على إعادة الأمن والاستقرار البلاد وذلك من خلال ما عرف بقانون الوئام والمصالحة الوطنية.

ومن جهة أخرى فان الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية الفوقية وبالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعلم الاستقرار وتلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها

إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة ، التعديلات والتغيرات في القوانين ، المشكلات القانونية مع العمال ، المشكلات القانونية مع المتنافسين ، المشكلات القانونية مع الشركاء والفساد في تطبيق القانون ، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين ، مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار .[1]

ويمكن أن نلخص ذلك في ما يلي:

تذبذب الأوضاع الأمنية وأخرها الاعتداء الإرهابي على تيقنتورين، الذي رفع من درجة مخاطر الاستثمار في الجزائر.

-تأثر القرارات الاقتصادية تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية فضلا عن تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في إنجاز الملفات حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها

-عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد، فضلا عن عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات ، خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

-عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، ويذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية ما تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية.

[1] سمية ولدبوله ، مرجع سابق ص28

-تعقد وطول الإجراءات الجمركية، وعدم كفاءة معدات وتجهيزات الشلن والتفريغ، بالإضافةإلى صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين، مثل :الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف.

-تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف ما المستجدات.

-استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، الإختلاس والإبتزاز والرشوة.

ثانيا: القطاع المالي والسكني

إن إصلاح النظام المالي وتحديث وسائل التسيير و التدخل في السوق المالية أصبح ضـــــروري ليواكب الإصلاحات الإقتصادية، و ذلك لتحقيق النتائج المرجوة للإستثمار الأجنبي.

و بعد إجراء تحقيق عن المناخ الإستثماري في الجزائر تبين أن هناك نوع من التعقيد في تحويل العوائد و الأرباح من طرف المؤسسات الأجنبية . بالإضافة إلى إنعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلاتالصرف و الفائدة. يؤدي إلى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي.[1]

ثالثا: العراقيل المرتبطة بالوضعية الأجنبية

بعد الأحداث في الدول المتطورة و النامية التي يعرفها العالم فإن وجود عدم الإستقرار الأمني الذي كانحكرا على الجزائر في بداية التسعينات، أصبح مؤشر عالمي، وذلك بالدعم من إثارته كمشكل معيق للإستثمار الأجنبي. كما يجب لفت الإنتباه إلى أهمية الإستقرار الأمني في جذب المستثمرين الأجانب حيث أنه يؤدي إلىإستقرار كافة مؤسسات الدولة[2].

رابعا: مشكل العقار

لماذا يعتبر مشكل العقار عائق في وجه الاستثمار؟

-تتمثل في عدم توزيع للإختصصات، أدى إلى تدخل في صلاحية و مصادر القرار وبالتالي تعدد الإجراءات القانونية ، و غياب المصداقية لقرار المسح. حيث تشتت لمصدرينANDI,CALP بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لإنجاز المشروع في غـياب تهيئة الأراضي ،جحود الأسواق في بعض المناطق، و سوء التسيير في هذا المجال. وسوف نعرض أهم المشاكل فيما يخص هذا المجال في بعض المنطاق.

فمثلا بالنسبة للمناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية وسيلة فعالة لإنتشار مساحات لإنجاز مشاريع كبرى و التي تعرف بعض المشاكل

---

[1] [1]دلال فاطمة ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات**،أطروحة دكتوراه، البليدة ،2008/2007ص87

[2] [2]دلال فاطمة، مرجع سابق ص 88

أهمها:

الفراغ القانوني الذي يخص الإمتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية.

عدم الوضوح في وضع العقار وعدم مشروعية بعض القرارات التي تخص منح عقارات مما يؤدي بالمتعاملين إلى رفض هذه القرارات .[1]

المطلب الثالث:النظريات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول :التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي :

أولا :نظرية توزيع المخاطر :

وفقا لهذه النظرية ، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها ، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى ، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائمة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن إقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض .من بين الإنتقادات الموجهة إليها ، أنها لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها[2]

ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسوقها محليا ودوليا ومرحلة تشيع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة من أهم عيوب هذه النظرية ، أنه ليس من الضروري إن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة ، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة وكذلك ركزت هذه النظرية في تفسيرها سلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية

---

[1] مطاي علي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000 –2014** ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بونعامة، 2015–2016، ص 19.

[2] رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 48

ثالثا :نظرية الميزة النسبية المدرسة اليابانية :

رواد هذه النظرية هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية الدولة وتؤكد النظرية على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف العمال من خلال السياسات التجارية .

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تشفياه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المبحث الثاني : ماهية النمو الإقتصادي

لقد تصاعد الاهتمام بالتمويل الدولي لما له دور هام في تحقيق التنمية بكل مجالاتها الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، وأحاول في هذا المبحث إسقاط الضوء على المفاهيم العامة لكل من النمو و التنمية

المطلب الأول:مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي:

اولا: التنميةالاقتصادية

عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و سريعة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد الفير متجددة من النضوب.

هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية، ومن التعريفات الشائعة:

- انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن (3عقود مثلا)على الا يصاحب ذللك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.
- كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.[2]

ثانيا:النمو الاقتصادي

هو حدوث زيادة في انتاج الدخل المحلي أو اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

---

[1] عباس علي ، **إدارة الأعمال الدولية الإطار العام** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003، ص 115 .

[2] https://m.marefa.org/23/05/2021/20:22

[3] علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، دار الكتب والوثائق بغداد، 2017،ص

هو الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى ان معدل النمو لابد ان يفوق معدل النمو السكاني و كثيرا ما يزيد الناتج القومي او الدخل القومي في بلد ما الا ان نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج القومي في هذا البلد الا انه لم يحقق نموا اقتصاديا.[1]

لكل هذا فان النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

وعلى ذلك فان النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

ثالثا: أهمية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمر الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حب الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعنى الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ،و الاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبية على المستوى المحلي والعالمي.

والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والتغيرات الموجبة أو السالية في معدلات النمو تلقى الاهتمام من الاقتصاديين.[2]

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي إقتصاد بالمقدرة الإنتاجية المرتبطة بكمية رأس المال المادي ورأس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال.

أولا: عوامل الإنتاج

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الإقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها :

1- عنصر رأس المال

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي"، وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة

---

[1] على عبد الوهاب نجا، ايمان عطية ناصق، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،النظريات-الاستراتيجيات-التمويل،** الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم-الابراهيمية،2007،ص 73.

[2] محمد ناجي حسن خليفة،**النمو الاقتصادي**، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، دون سنة نشر، ص10

إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية. ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

ورأس المال لأي دولة أو أي إقتصاد، وهو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة أو الإقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدول من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا إرتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأس المال بالمقدار ΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار $PMK(\Delta K)$.[1]

- ΔK: التغير في مخزون رأس المال؛
- $PMK(\Delta K)$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

وتحسب الإنتاجية الحدية لرأسمال بالعلاقة التالية :

$$PMK=F(K+I.L)-F(K+L)$$

2- عنصر العمل:

يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الانتاج وبالتالي في زيادة معدلات الناتج الوطني وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل ، هذا من جهة ومن جهة اخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت انتاجية عنصر العمل ادى ذلك الى زيادة الانتاج رغم أن عدد العمال أو عدد الساعات بقيت على حالها . ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الانتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.[2]

وتظهر اهمية عنصر العمل في عملية الانتاج من خلال الانتاجية الحدية للعمل PML وتحسب بالعلاقة التالية:

$$PML=F(KL+1)-F(K,L)$$

3- عنصر التكنولوجيا

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الإقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع إعتبار عن صر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن ننتج أكثر من السابق ،حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

---

[1] قيدوم عبد العزيز، بن ناجي تقي الدين، **تأثير سياسات دعم المقاولاتية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص ص 23-24.

[2] عثماني امال، **تقييم برامج الانفاق العام ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل ضهادة الماستر، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2013، ص 6.

$Y = AF (K,L)$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد إرتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج".

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

بالنسبة للنمو الإقتصادي، فإن وفرة الموارد الطبيعية هو أمر ضروري ومهم وخصوصا في المرحل الأولية للنمو، إذا تم إستغلالها بشكل مناسب، فأي بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو والتطور بسرعة، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية، إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الإقتصادي، فمثلا : من بين أهم أسباب تخلف الدول النامية، هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الإستغلال، وهذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي .

الفرع الثالث: الموارد البشرية

تحتل مكانة هامة من بين محددات النمو الإقتصادية، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات والمعارف لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في عملية الإنتاجية وبالتالي فهي تلعب دورا مهما جدا في عملية التنمية، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين هما:

1- مجموعة عرض العمل

والتي تتضمن إعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي ،حيث أن زيادة العاملين تساهم في النمو، إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل إرتفاع مساهمة التعليم، المهارات، رأس المال والتكنولوجيا، وإن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي والتغذية.

2- مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل

وهؤلاء هم المدراء والمنظمون، ويطلق عليها القدرات الإدارية، فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، وقد منح (Schumeier) في نظريته للنمو الإقتصادي دورا رئيسيا ومتميزا للمنظم (وهو دور الإبتكار والتجديد)، وذلك لكي يدرك الفرص لتحقيق وسائل وطرق جديدة للإنتاج ،وكذا إنتاج منتجات جديدة وفي كل النشاطات فإن المنظم يتحمل المخاطر.[1]

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى تطور نظريات النمو الاقتصادي مرورا بمختلف المراحل والتعرض الى أهم الانتقادات الموجهة لها.

[1] قيدوم عبد العزيز، بن ناجي تقي الدين، مرجع سابق، ص ص 25-26.

أولا: النظرية الكلاسيكية

فسرت النظرية الكلاسيكية عموما التبادل التجاري بمبدأ التخصص في إنتاج السلع، التي تتميز بانخفاض تكاليف إنتاجها لوفرتها، مما جعلها ذات جودة أعلى وسعر منخفض مقارنة بالبلدان الأخرى.

1- النمو عند ادم سميث:

من خصائص المدخل الكلاسيكي هي أن هذا المدخل يرى إن الإنتاج يتضمن العمل ووسائل الانتاج والموارد الطبيعية. على الرغم من هذا فإن في بعض المساهمات في نظرية النمو الحديثة لا عنصر من هذه العناصر (العمل ورأس المال والأرض) قد عد ذا أهمية أو قيمة كبيرة. ولفهم عمليات النمو الحقيقي علينا أن نأتي الى الامساك بالقوانين المتداخلة التي تحكم النمو السكاني وقمة التراكم ومعدل الابتكار التكنولوجي وتحيزه في بيئة تتصف بندرة الموارد الطبيعية.[1]

2- النمو عند دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من بين أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية. والذي عمل على تعميق اراء وأفكار هذه المدرسة، وجعلها أكثر متانة وقوة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك ونشر آرائه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

وبخصوص أبرز آراء ريكاردو ذات الصلة بعملية النمو فإنه يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنه يرى بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، متأثراً بالفترة التي عاشتها إنكلترا آنذاك، والتي تضمنت قلة وضعف استخدام منجزات التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة، واستخدامها بشكل أكبر في الصناعة.[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال Marshall . A و فيكسل Wicksell. K و كلارك Clark . J ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية External Economies ، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 76.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع أريد، الاردن، 2006، ص 110.

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتريد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستمارات. يعتبر النبوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا أليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث بلنقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها. ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.
- أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي(وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي السلكن (مهتمين بالمشلكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل متسق تدريجي متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع. [1]

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.

الإنتقادات الموجهة للنظرية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات، من أهمها:

1- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

2- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

[1] عبلة عبد الحميد البخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص ص 34-35

3- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

4- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.[1]

النمو عند كارل ماركس KARL MARKES

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته ، فلقد تعافيت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض و تعكس مراحل التطور الاقتصادي أما النظام الاجتماعي الذي ركز مالتوس اهتمامه عليه فهو النظام الرأس مالي الذي يرى انه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية التي تحول في ظله دون تحقيق عملية تنمية ناجحة ، بل تجعل التنمية ذاتها مستحيلة ، و من هنا تظهر نظرية في التطور الرأس مالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي العملية الإنتاج و التراكم في هذا النظام ، فهذه التناقضات تعمل على طي النظام الرأس مالي و انهياره ليحل محله النظام الاشتراكي و في ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف نستخدم القوة الاقتصادية التي تعزز النمو ، استخداما كاملا و سوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك ويرى ان التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سيؤدي ذلك بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها ، و حتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكنة فإنها تسعى الى تخطي المنافسة و الوصول الى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المناقصة ، و ينجم عن هذا الزيادة في الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما برى ماركس بان الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية و الحكومية و حتى الفكرية ، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم ، و الإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات و الوسائل التي هي في تطور مستمر.[2]

الإنتقادات الموجهة للنظرية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

---

[1] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سابق، ص 35.

[2] خولة علوان،نور الهدى مكرسي،**أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة الشيخ العربي التبسي،تبسة،2018،ص51

• القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

• خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

• عدم واقعية مفهوم عملية النّمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.[1]

ثالثا :نظرية مراحل النمو (والت روسو) :

نتج عن حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من نصف الخمسينات تحول إهتمام الدول الغربية لحماية مصالحها وقبل أي شيء بنمو العالم الثالث وكانت نظرية المؤرخ الإقتصادي والت وينمان روسو W .W. Rostow من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات ومع نشر كتابه " مراحل النمو الإقتصادي " قال روسو عن هذه المراحل أنها ليست الإنتاج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث وتتخلص هذه المراحل في الآتي :

- مرحلة المجتمع التقليدي The traditional society
- مرحلة التهيؤ للإقلاع The perquistes for – off
- مرحلة الإقلاع The – off feriod
- مرحلة النضوج Move Taward Maturity
- مرحلة الإستهلاك الوفير ' High Mass consumption

رابعا: نموذج شومبيتر : (Joseph Schumpteter)

تأثر تشوميتر بالمدرسة النيوكلاسكية في إعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الإقتصادي وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ومع ذالك لا يدعوا لإلغاء الرأسمالية، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الإشتراكي وليس الشيوعي وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الإقتصادية عام 1911م وظهورها في كتابه عن الدورات عام 1939م.

أهم أفكار التي جاء بها كالآتي :

أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة فترات منقطعة، وإندفاعات غير متسعة.

– يتوقف النمو على عاملين أساسين الأول هو المنظم والثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والإبتكار .

- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو المحرك لعجلة التنمية.
- التطور التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد

[1] https://www.politics-dz.com/19:03 2021/05/25

خامسا: نموذج هارود و دومار (Harrod – Domar)

يعد هذا النموذج من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا ثم تطويره في الأربعينات ليرتبط باسمي الاقتصادي البريطاني روي هارولد والأمريكي إيفري دومار يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي إقتصاد قومي، ويبين أهمية الإدخار في زيادة الإستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.[1]

المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد عبر الزمن، وتقاس الطاقة الإنتاجية إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، بما يحققه الاقتصاد الوطني من نمو خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة .وحتى يتسنى فهم جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سيتم التعرض لوجهتي المدرسة التقليدية والتجديدية عن هذه الاستثمارات.

فوجهة نظر المدرسة التقليدية ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشر تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية وتحويل أرباحها إلى الخارج، إضافة إلى خروج الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الأجنبية إلى جانب خنق الشركات المحلية وتحجيمها لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها، ومن ثم الحد من جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لوجهة النظر التجديدية، فإنها ترى أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة إمكانية النمو السريع في البلدان النامية، بسبب قدرتها على التحويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفوق منافسيها المحليين، مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة ومن ثم تعزيزها لإمكانات النمو في هذه البلدان .

ففي النماذج النيوكلاسيكية النمو الاقتصادي ينتج من عاملين هما :التقدم التكنولوجي أو نمو القوة العاملة . وهذين العاملين يعالجا كمتغيرات خارجية، ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج هذا النموذج .وطبقا لهذا النموذج يؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج في الآجل القصير فقط .حيث أنه في الآجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس .المال، فإن الاستثمار

[1] عظيم أسماء، **التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل ضهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2017، ص ص 31-32.

الأجنبي المباشر سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي أما في نماذج النمو الداخلي فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير الاستثمار[1]

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين مختلفين، أولهما الأثر المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا أدى إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية .ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية .وثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية المضيفة.

المطلب الأول :الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة للتمويل في الدول النامية وخاصة التي تعاني من قصور مواردها المالية وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية .إن تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على مصادر التمويل الأخرى له علاقة بأسلوب خدمة الدين، حيث لا توجد مدفوعات خدمة مطلوبة على الاستثمار ما لم يحقق عوائد مالية، ويتعين فقط سداد مدفوعات الفائدة على القروض بغض النظر عما كانت هذه الأموال استخدمت لزيادة الطاقة الإنتاجية عبر الاستثمار المنتج أو انحرفت إلى المجالات غير المنتجة، فضلا عن إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد استقرا أكثر للدول المتلقية له على عكس التدفقات الأخرى منها القصيرة الآجل التي تمتاز بسرعة تقلب عالية، ويمكن أن يظهر الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى منه تيارا لاحقا من الاستثمار اتجاه الدول المتعلقة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه حذر فإذا نجحت التجربة الأولى فإنه يتوسع في دخوله للدولة المضيفة ويدفع بالمستثمر الأساسي بتوسيع استثماراته، كما يشجع الآخرين على ذلك.

وقد تتداخل الاستثمارات الأجنبية مع المحلية، كما يمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر ذاته في الدولة قاعدة لخلق مناخ مناسب فيها، ويساهم بصورة غير مباشرة، بتدعيم البيئة المالية وكذلك النفسية، كذلك

[1] دحماني نور الهدى، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة2017-2000** ، مجلة البشائر الاقتصادية(المجلد الخامس،العدد3،ديسمبر)2019،ص24

يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية فيحفز الطبقات الغنية إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية أو إقامة مشاريع مماثلة أو مكملة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

المطلب الثاني : المساهمة في التكوين الرأسمالي:

قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر شكل ايجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المصيف، إن ذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في الدول التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخليهم وذلك أكثر من الدول التي تكون فيها التدفقات الخارجة متزايدة، وهكذا فإن رصيده يتوقف على حركة التدفقات الخارجة ا ولداخلة في الدول المضيفة.

إن التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر تتكون من أسهم رأس المال العادية والتي تجلبها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة، وهناك أيضا صور غير مباشرة، لجلب رأس المال الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون، فهي أيضا تدفقات داخلية، كذلك فإن عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير القطع الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات أما التدفقات الخارجية، فهي إستيرادات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية

والمواد الأولية والمهارات الإدارية والتقنية فضلا عن تحويلات الأرباح إلى البلد الأم.

المطلب الثالث : الأثر على الإنتاج والدخل والأثر على ميزان المدفوعات:

الفرع الأول: الأثر على الإنتاج والدخل

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة ايجابية في الإنتاج والدخل، فالشركات الوطنية قد لا تدرك فرص الاستثمار المحلي المتاحة، بسبب ضعف الإمكانيات المالية والفنية، وللمستثمر الأجنبي خبرات متراكمة في النشاط الاقتصادي، ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، مما يخلق فرص توظيف جديدة ودخول جديدة، وقد تزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا.

هناك أيضا اختلافات في مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لتلك المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطية وليست الأجنبية، ولذلك فدخل المدفوع لعناصر الإنتاج غير الوطنية لا تمثل عائدا حقيقيا مباشرا للدولة المستضيفة، إلا في ذلك

[1] دحماني نور الهدى ، مرجع سابق ، ص25

الجزء المنفقTNcs منه محليا، وأيضا مصدر المدخلات المستخدمة في الشركة المنفذة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف.[1]

الفرع الثاني : الأثر على ميزان المدفوعات:

إن الأثر الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي بيع عملاتها الأجنبية مقابل TNcs في البلد المضيف، ثم ينعكس بصورة إيجابية في حساب رأس المال، عندما تقوم عملة البلد المضيف لتمويل نفقاتها محليا، وفي مرحلة تالية يساهم في تحقيق الشحة في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات إلى قطاعات إحلال الواردات.ويحدث تحسين في الميزان إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات أو إعادة التصدير للبلد الأم للشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير غالبا ما يحقق النجاح لأن لها سمعة من ناحية التسويق والجودة والمعرفة بالأسواق الخارجية.

في البداية ترتفع إستيرادات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الTNcs ولكن حال طرحها للإنتاج، فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل البلد المضيف ستميل إلى الانخفاض التدريجي، حيث تقوم ال TNcs بإنتاج السلع التي تسد جزء من حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض منه .ولكن الحكم على النتيجة يتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب أرس المال في البلد المضيف مع حجم الموارد المحولة منه من خلال رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، وإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني، عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات للبلد.[2]

المبحث الرابع : عرض الدراسات السابقة و أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

في هذا المبحث سنتطرق إلى عرض الدراسات السابقة ومعرفة نتائجها ، كما سأتطرق إلى العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو .

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة :

الفرع الأول الدراسات المحلية :

[1] دحماني نور الهدى ، مرجع سابق ، ص26

[2] دحماني نور الهدى ، مرجع سابق ، ص27

- الدراسة التي قام بها شوقي جباري بعنوان : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر والتي تهدف إلى معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي وكذا تأثيره على الصادرات والواردات وقد خلصت نتائج البحث إلا ما يلي :

أن هناك علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي حيث يؤدي الأثر التكاملي بين المتغيرين إلى تحفيز النمو

- وكذلك الدراسة التي قامت بها سمية ولدبلبولة بعنوان أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2017 والتي تهدف إلى محاولة إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وقد توصلت إلى النتائج الآتية :

وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا ارجع لأن الجزائر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات

وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

في الأجل الطويل توجد علاقة إيجابية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي.

- ونجد أيضا الدراسة التي قامت بها صياد شاهيناز والتي كانت بعنوان الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر وقد توصلت إلى النتائج الآتية :

وجود أثر إيجابي للإستثمار وبالتالي وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي

الدراسات العربية :

- الدراسة التي قام بها ثائر قدومي وانضوت تحت عنوان : العوامل المحددة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن دراسة تحليلية 1995-2004 وتهدف الدراسة إلى التعرف على حجم وطبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة – العينية – في الأردن والعوامل التي تؤثر عليها وقد خلصت الدراسة إلى أن بناء على التحليل المالي فقد كان هناك علاقة طردية بين كل من معدل النمو وحجم الإستثمار الأنبي المباشر

- دراسة كريم عبس حسان الغزاوي بعنوان دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي الفرص والأهمية المتاحة وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الإستثمار الأجنبي المباشر في تطور القطاعات الاقتصادية المهمة وأثر ذلك على النمو ، وقد خلصت الدراسة إلى أن للإستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا ومهما كأحد مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للعراق .
- دراسة لمياء عبد العزيز فهد الفليج و نشوى مصطفى علي بعنوان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية 1998-2012 والتي تهدف إلى معرفة مدى إسهام الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في السعودية وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى نمو القطاع الصناعي في المملكة .

الدراسات الأجنبية :

- دراسة إيريك إيفانز ومازو أوبوكو والتي تهدف إلى دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إفريقيا اعتمادا على بيانات 38 دولة في الفترة 1960-2014 وتوصلت الدراسة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحفز وبشكل إيجابي النمو الاقتصادي .
- دراسة نيترام فريديريك والتي تهدف إلى دراسة تأثير الإستثمار المباشر على النمو في نيجيريا في الفترة 1990-2012 و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في الأجل الطويل وأن ذلك ذلك ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا .

الدراسات المحلية	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة
موضوع الدراسة	أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر	أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر	الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر
البلد	الجزائر	الجزائر	الجزائر
أسلوب المعالجة	ardl	ardl	/
الهدف	تهدف إلى معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على	تهدف إلى محاولة إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي	تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير

	الإستثمار المحلي وكذا تأثيره على الصادرات والواردات	المباشر على النمو الاقتصادي	الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر
النتائج	هناك علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي حيث يؤدي الأثر التكاملي بين المتغيرين إلى تحفيز النمو	يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لكن بنسب ضعيفة وهذا ارجع لأن الجزائر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. في الأجل الطويل توجد علاقة إيجابية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي	وجود أثر إيجابي للإستثمار وبالتالي وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي

الدراسات العربية	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة
موضوع الدراسة	العوامل المحددة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن دراسة تحليلية	دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي الفرص والأهمية المتاحة	أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية
البلد	الأردن	العراق	المملكة العربية

			السعودية
أسلوب المعالجة	الإنحدار الخطي البسيط	ardl	ardl
الهدف	وتهدف الدراسة إلى التعرف على حجم وطبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة – العينية – في الأردن والعوامل التي تؤثر عليها	وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى إسهام الإستثمار الأجنبي المباشر في تطور القطاعات الاقتصادية المهمة وأثر ذلك على النمو	تهدف إلى معرفة مدى إسهام الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في السعودية
النتائج	خلصت الدراسة إلى أن بناء على التحليل المالي فقد كان هناك علاقة طردية بين كل من معدل النمو وحجم الإستثمار الأنبي المباشر	خلصت الدراسة إلى أن للإستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا ومهما كأحد مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للعراق .وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. في الأجل الطويل توجد علاقة إيجابية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي	وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى نمو القطاع الصناعي في المملكة

الدراسات الأجنبية	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
موضوع الدراسة	دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إفريقيا	تهدف إلى دراسة تأثير الإستثمار المباشر على النمو في نيجيريا
البلد	اعتمادا على بيانات 38 دولة	نيجيريا

أسلوب المعالجة	panel	ardl
الهدف	تهدف إلى معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي	تهدف إلى محاولة إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية
النتائج	وتوصلت الدراسة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحفز وبشكل إيجابي النمو الاقتصادي .	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في الأجل الطويل وأن ذلك ذلك ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا

خلاصة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، حيث يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الإقتصادي باعتباره ظاهرة إقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي وكذا العلاقة التي تربط بين الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تم استعراض مسح للدراسات السابقة وعرض مساهمة البحث حول هذاالموضوع، وأهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و هذا ما أكدته أغلبية الدراسات السابقة في حين بعض الدراسات الأخرى لم تجد تأثيرا .

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر

الإستثمار الأجنبي المباشر

على النمو الإقتصادي

تمهيد :

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، والنمو الإقتصادي بدوره يحفز الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي، على عكس بعضالدراسات الأخرى. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعني في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985–2019من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : التعريف بالإقتصاد القياسي ونموذج ardl

المبحث الثاني : التعريف بمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي

المبحث الأول :التعريف بالإقتصاد القياسي ونموذج ardl

المطلب الاول : نظرة عامة حول الاقتصاد القياسي

أولا :منهجية الاقتصاد القياسي وأهدافه ومنهجية البحث فيه:

1-تعريف الاقتصاد القياسي :

يعد الاقتصاد القياسي Econometrics اسلوب مناساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية Economic Theory والرياضيات Mathematics والاحصاءStastics للوصول الى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية [1]

كما يعرف بانه التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية التي تستند الى معارف نظرية او ملاحظات واقعية واستخدام ذلك في التنبؤ[2]

وبالرغم من تعدد المفاهيم المختلفة للاقتصاد القياسي الا انها تكاد تنبثق على انه تطبيق للرياضيات والاساليب الاحصائية لقياس واختبار الظواهر الاقتصادية

2-أهداف الإقتصاد القياسي :

يمكن التعرف على ثلاث اهداف اساسية للاقتصاد القياسي وهي :

-تحليل واختبار النظريات الإقتصادية المختلفة :

ان تحليل واختبار النظريات الاقتصادية يعد هدفا رئيسيا من اهداف الاقتصاد القياسي ، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية [3]

---

[1] حسين علي بخث الدكتورة سحر فتح الله ، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2006 ص 18

[2] كمال سلطان محمد سالم **الاقتصاد القياسي** ص11

[3] حسين علي بخث الدكتورة سحر فتح الله مرجع سابق ص 19

-رسم السياسات واتخاذ القرارات :

يساعد الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد علىافضل الطرق لاتخاذ القرارات المناسبة .[1]

-التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل :

يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات parametes المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا .[2]

3 - منهجية البحث في الإقتصاد القياسي :

ان الهدف الاساسي من وراء استعمالالقياس الاقتصادي في اي بحث هو قياس العلاقة التي تربط متغير تابع وهو الذي يمثل الظاهرة محل الدراسة بمتغير مفسر او اكثر وذلك عن طريق النمذجة اي بناء نماذج قياسية تربط المتغير التابع بمتغير مفسر لهذه الظاهرة او اكثر

1-مرحلة تكوين النموذج :

يمكن تعريف النموذج الاقتصادي بانه عبارة عن هيكلة الظاهرة في شكل معادلة تتضمن متغيرات اقتصادية تهدف الي التعبير عن الواقع وتمثيله [3]تعتبر مرحلة صياغة النموذج من اهم مراحل بناء النموذج واصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يكون النموذج او التي يجب استبعادها منه .[4]

ينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التاثير فيما بينها (المستقل والتابع) نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل معادلات رياضية ومن اجل تحديد نوع العلاقة التي تجمع المتغيرات يجب اتباع الخطوات التالية [5]:

- اجراء تحليل تمهيدي وذلك من خلال تعريف الظاهرة المفسرة ثم تحديد العوامل المفسرة فيها (الظاهرة المسببة والمفسرة) كما يجب تحديد وحدات القياس التي نقيس بها الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها

[1]نعمة الله نجيب ابراهيم **مبادئ الاقتصاد القياسي** مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر 2005 ص 12-13

[2]الدكتور حسين علي بخث الدكتورة سحر فتح الله،**مرجع سابق**، ص19

[3]Régis Bourbonnais, Econométrie,5e Edition, Dunod, Paris, 2004, p1

[4]حسين الله بخث وسحر فتح الله **مرجع سابق** ص 28

[5]مكيد علي **الاقتصاد القياسي** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 12-13

- التاكد من ان هناك علاقة واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها
- جمع المعلومات الاولية يبدا جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة عن طريق اجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعات ان تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان ثم القيام بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة هذا الرسم يسمح بتحديد الشكل البياني العام للعلاقة المدروسة بين المؤشرين (x)،(y) وذلك من خلال تحديد الاتجاه العام لشكل انتشار النقط الخاصة بهذين المؤشرين
- اختيار انسب الصيغ الرياضية التي تتلائم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة وتمثيله ، فقد تكون هذه العلاقة خطية او غير خطية او في شكل معادلة من الدرجة الثانية او من الدرجة الثالثة

2- مرحلة تقدير معلمات النموذج :

يتم في هذه المرحلة صياغة الظاهرة في شكل معادلة رياضية توضح العلاقة السببية بين المتغيرات من اجل تحقيق تقديرات كمية للمتغيرات ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات التي يحتويها النموذج وتاخذ البيانات عدة انواع وهي :

- سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية

- بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة [1]

3-مرحلة تقييم المقدرات :

ان المقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما اذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول او معنى من الناحية الاقتصادية ، وما اذا كانت لها دلالة من الناحية الاحصائية، ويوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من اتمام عملية التقييم اهمها:[2]

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم **مرجع سابق** ص 23

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2005 ص 42-41

أ-المعايير الاقتصادية :

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم واشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم واشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين .

ب- المعايير الاحصائية :

تهدف المعايير الاحصائية الى اختبار مدى الثقة الاخصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ، ومن اهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية

ج-المعايير القياسية :

تهدف هذه المعايير الى التاكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعيير الاحصائية منطبقة في الواقع، وهذا يعني ان المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الاحصائية نفسها ولذا فهي تسمى اختبارات الرتبة الثانية، ومن بين هذه المعايير معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

4-مرحلة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ :

يتم على مستوى هذه المرحلة تقييم قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر المدروسة

ويمكن التعبيير عن منهجية القياس الاقتصادي في الشكل التالي :

الشكل (1):منهجية القياس الاقتصادي

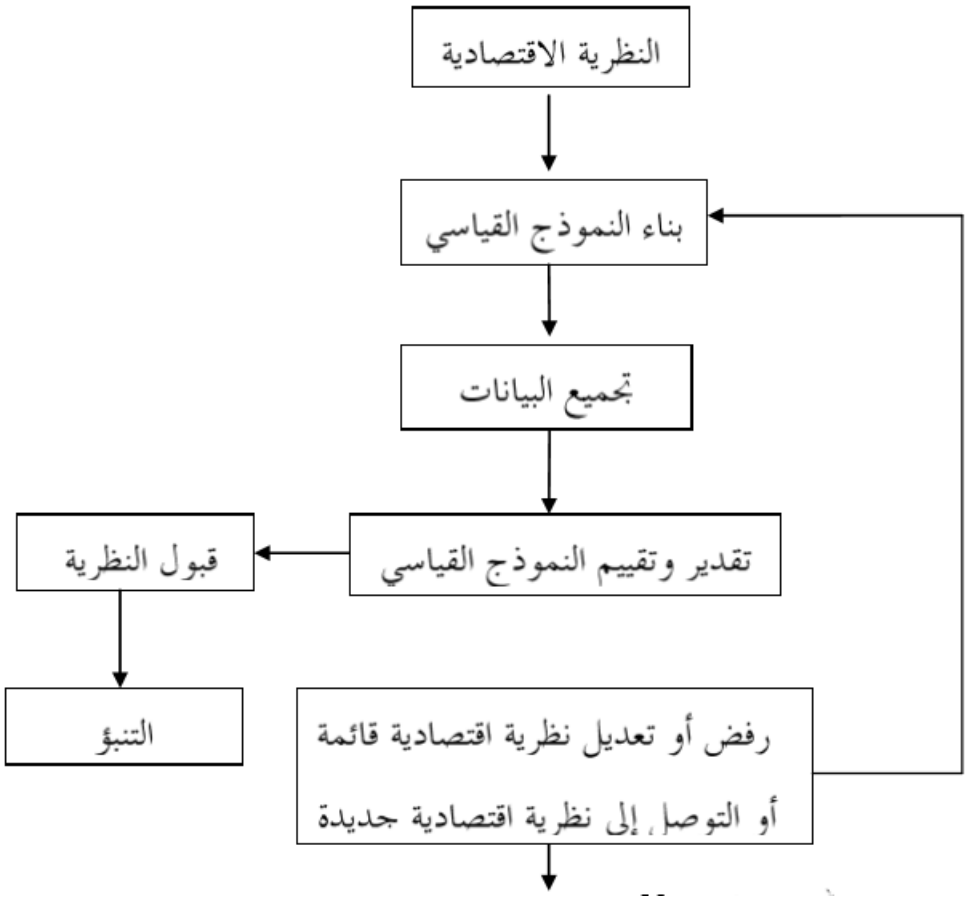

المصدر : حسين علي بخث وسحر فتح الله ،مرجع سابق ،ص 30

المطلب الثاني :أساسيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL

1-مفاهيم اساسية حول التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

تفترض جل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، أن السلسلة الزمنية مستقرة او ساكنة، وفي حالة غياب الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل علية قد يكون زائفا في اغلب الاحيان، ولتفادي هذه الاشكالية تم تطوير نظرية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، التي تركز على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة او غير الساكنة، وسيتم في هذا الجزء من البحث التطرق الى اساسيات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

1-1:مفهوم التكامل المشترك Cointegraion

تم تقديم تقنية التكامل المشترك في اواسط الثمانيات من القرن الماضي، من طرف Granger سنة 1983، ومن طرف Granger Engel سنة 1987،[1] ولقد اعتبره الكثير من الاقتصاديين مفهوما جديدا له اهمية كبيرة في القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية .[2]

ويعرف التكامل المشترك بانه تصاحب سلسلتين زمنيتين اواكثر، بحيث تؤدي تقلبات في احداهما الى الغاء التقلبات في الاخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما اخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة الطويلة الاجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.[3]

وتكون السلسلتين متكاملتين زمنيا اذا تحقق الشرطين التالين:

-ان تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة

-ان تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة اقل.[4]

2-1 مفهوم نموذج تصحيح الخطا (ErrorCorrelation Model(ECM:

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطا على فرضية مفادها ان هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيم التوازنية للمتغير التابع في اطار المتغيرات المستقلة، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازية على المدى الطويل، الا انه من النادر ان تتحقق، ومن ثم فقد ياخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطا التوازن، ويتم تعديل اوتصحيح هذا الخطا او جزء منه على الاقل

---

[1] محمد شيخي ،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،ص127

[2] Régis Bourbonnais,Econétrie Cours et exercices corrigés,9e edition, Dunod. Paris، p308

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، ص670-671.

[4] [4] Régis Bourbonnais ,op.cit pp 310-313.

على المدى الطويل، لذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطا، وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطا وجود نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهي:

-**علاقة طويلة المدى:** اي العلاقة التوازنية على المدى البعيد بين المتغير تابع والمتغيرات التفسيرية، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج

-**علاقة قصيرة المدى:** وهي العلاقة الانية او المباشر التي تظهر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.[1]

2-مفهوم إستقرارية السلسلة:

يقوم تحليل الانحدار الذي يتضمن بيانات السلاسل الزمنية، على افتراض اساسي هو ان السلاسل الزمنية قيد الدراسة ثابتة.وهناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية منها: دالة الارتباط الذاتي ACF بالاضافة الى **اختبار جذر الوحدة**Root Test**Unit** ،واهمها **اختبارات ديكي -فولر** Dickey Fuller ، **واختبار فيليب- بيرون** Phillips Perron، واختبار (KPSS) فهي الاكثر شيوعا واستخداما لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.[2]

3-الصيغة العامة لنموذج ARDL:

بصورة عامة ،فان نموذج (ARDL) يضم (k+1) من المتغيرات ، المتغير التابع y وعدد k من المتغيرات التفسيرية($x_1, x_2, \ldots\ldots x_k$)، وتكون الصيغة العامة للنموذج ARDL($p,q_1,q_2,\ldots\ldots,q_k$) في شكلها الاساسي على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = c + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X_{1_{t-1}} + \beta_2 X_{2_{t-1}} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k X_{k_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_1 \Delta X_{1_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta X_{2\ t-i} + \ldots\ldots\ldots + \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_k \Delta X_{k\ t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، ص18

[2] Damodar Gujarati,Econometrics by Example, Palglave Macmillan, 1st Edition, p.216:

حيث ان :

Δ : تمثل الفرق من الدرجة الأولى؛

c : تمثل الحد الثابت؛

p : تمثل فترة إبطاء المتغير التابع Y؛

$q_1, q_2, \dots, q_3$: تمثل فترات إبطاء المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \dots\dots, X_k)$ على التوالي؛

$\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \dots, \alpha_k$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل القصير ؛

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

4-التمثيلات الأساسية لتطبيقات نموذج Ardl:

حظيت نماذج (ARDL) باهمية بالغة في السنوات الاخيرة، واصبحت شائعة الاستخدام في بحوث الاقتصاد القياسي، وهناك ثلاثة تمثيلات رئيسية لتطبيقات نماذج (ARDL) وهي:

التمثيل الأول:(تنفيذ الإنحدار الديناميكي) نقطة الانطلاق لمعظم تطبيقات نماذج (ARDL)، تتمثل في تنفيذ الانحدار الديناميكي، وينصب الاهتمام على تقدير العلاقة بين المتغير التابع والقيم المتباطئة الخاصة به وكذلك القيم الحالية والمتباطئة من المتغيرات المستقلة.

التمثيل الثاني:(اشتقاق العلاقة التوازنية على الأجل الطويل) وهو في جوهره محاولة لاستخلاص العلاقة التوازنية على المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

التمثيل الثالث:(نموذج تصحيح الاخطاء المشروطة واختبار الحدود) وهو التمثيل النهائي يمكن القول أنه الأكثر أهمية، وعادة ما يحظى بأكبر قدر من الاهتمام في الاعمال التطبيقية، والهدف منه هو اختبار التكامل المشترك في اطار نموذج var [1]

[1] محمد صلاح حمد الله، **استخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر اسباب السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان (1990-2015)**،(رسالة ماجستر ،سنة 2018) ، ص 82-84

5-إختبار الحدود وتقدير العلاقة طويلة الاجل في نموذج ARDL:

يتم اجراء اختبار الحدود لمعرفة ما اذا كانت هناك دليل لوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجل الطويل، فاذا كانت النتيجة ايجابية يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل لمستويات متغيرات النموذج، بالإضافة الى نموذج تصحيح الخطأ.

6-اختبار الحدود للتكامل المشترك في نموذج ARDL:

يتم اجراء اختبار الحدود (The BoundTestingApproach) للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات ،ويستخدم في ذلك اختبار (F-Test)، ويعطي هذا الاختبار قيمة احصائية فيشر F-statistic، وعند الرجوع الى المعادلة 1 التي توضح الصيغة العامة لنموذج ARDL$(p,q_1,q_2,\ldots\ldots q_k)$، يتم اختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، اي غياب علاقة توازنية طويلة الاجل، والتي تتمثل فيما يلي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرضية البدبلة H_1التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

وضمن اختبار الحدود يتم مقارنة قيمة احصائية فيشر F-statistic مع قيمتين حرجتين إحداهما دنيا$I(0)$ والاخرى عليا $I(1)$ تستخرجان من الجداول التي وضعها pesaran,Shin,and Smith(2001)،حيث لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 عندما تكون قيمة F المحسوبة اقل من الحرجة الدنيا $I(0)$، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يتم رفض فرضية العدم H_0 عند تجاوز قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة العليا $I(1)$، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات [1]

7-خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDLالتاكد من ان المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وذلك باستخدام جذر الوحدة

1-صياغة نموذج تصحيح الخطا غير المقيد.

[1] محمد صلاح حمد الله، **استخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر اسباب السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان (1990-2015)**،(رسالة ماجستر ،سنة 2018) ، ص 85

2- تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج.
3- التأكد من ان اخطاء النموذج مستقلة ذاتيا.
4- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
5- تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما اذا كان هنالك دليل على علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.
6- واذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة في الأجل الطويل.[1]

المبحث الثاني : التعريف بمتغيرات الدراسة

المطلب الأول : تقديم متغيرات الدراسة

تهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر وسنستعرض هذه المتغيرات في الجدول أدناه :

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

المتغير	تعريفه	رمزه	المصدر
الإستثمار الأجنبي المباشر	تم استخدام الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا لبيانات البنك الدولي	**FDI لكن رمزت له بالرمز SER01**	**البنك الدولي BM**
النمو الإقتصادي في الجزائر	تم استخدام النمو الإقتصادي استنادا لبيانات البنك ادولي	**رمزت له بالرمز SER 02**	**البنك الدولي BM**

المطلب الثاني : بيانات الدراسة القياسة

نستعرض في هذا المطلب داتا البيانات

[1] محمد صلاح حمد الله، **استخدام نموذج (ARDL) لقياس اثر اسباب السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان (1990-2015)**،(رسالة ماجستر ،سنة 2018) ، ص 85-87

جدول رقم (2): بيانات الدراسة القياسية

الاستثمار الأجنبي المباشر	النمو الاقتصادي	السنوات
397788,297	0,00068658	1985
5316528,38	0,00834668	1986
3711537,9	0,005561	1987
13018265	0,0220316	1988
12091646,8	0,02173526	1989
334914,564	0,00053979	1990
11638686,5	0,02545902	1991
30000000	0,06249571	1992
1000	2,0021E-06	1993
1000	2,3506E-06	1994
1000	2,3944E-06	1995
270000000	0,57518405	1996
260000000	0,53966695	1997
606600000	1,25882622	1998
291600000	0,59949943	1999
280100000	0,51122249	2000
1113105541	2,03326535	2001
1064960000	1,87624272	2002
637880000	0,9399409	2003
881850000	1,03351886	2004
1156000000	1,12017402	2005
1841000000	1,57313692	2006
1686736540	1,25086534	2007
2638607034	1,54297225	2008
2746930734	2,00204652	2009
2300369124	1,42742368	2010
2571237025	1,28398546	2011
1500402453	0,71782292	2012
1691886708	0,80671925	2013
1502206171	0,70242355	2014
-537792921	-0,32326767	2015
1638263954	1,02394801	2016
1230243451	0,7229787	2017
1466099810	0,83583381	2018
1381269144	0,80732873	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر وذلك عن طريق تطبيق نموذج الفجوات الزمنية المبطئة .

المطلب الأول : رسم السلاسل الزمنية و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

أولا : رسم السلاسل الزمنية

من خلال الشكلين رقم(2) والشكل رقم (3) الذي يبين سلوك منحنى السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم(2): الرسم البياني للنمو الإقتصادي.

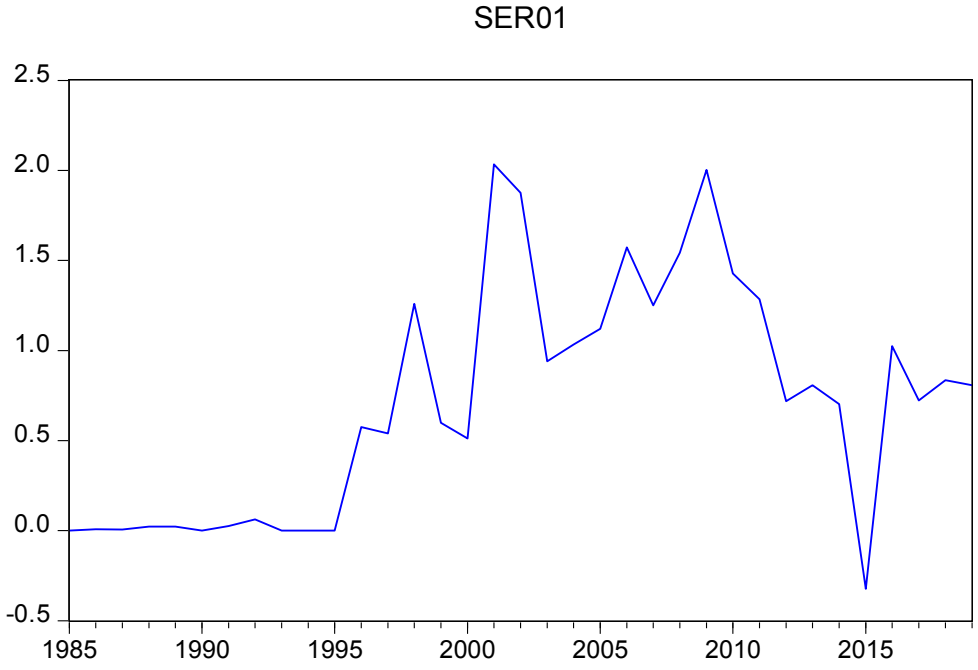

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews.10.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن معدل النمو كان شبه منعدم إلى غاية عام ثم أخذ في التزايد بنسب قليلة جدا ليعاود الإنخفاض مكرة أخرى عام 1993 وهذا راجع إلى العشرية السوداء وتدهور الأوضاع الأمنية ففي

البلاد ثم أخذ في الصعود عام 1995 أين حقق قفزة نوعية حيث فاق 0.5 لكن على العموم لم تشهد معدلات النمو الرتابة لكنها ظلت تشهد تذبذبا مستمرا وبعد كل النتس الإيجابية إلا أنه بلغ أقصى حد له عام 2009 ومنذ ذلك الحين وهو في انخفاض مستمر ليحقق نتائج سلبية عام 2015 ليقفز مرة أخرى لكن بنسب لا تتجاوز ال1.54 .وهذا في ظل تعاقب الحكومات وتذبذب النظام السياسي وغياب الرؤية الإقتصادية الواضحة .

الشكل رقم(3): الرسم البياني للإستثمار الأجنبي المباشر.

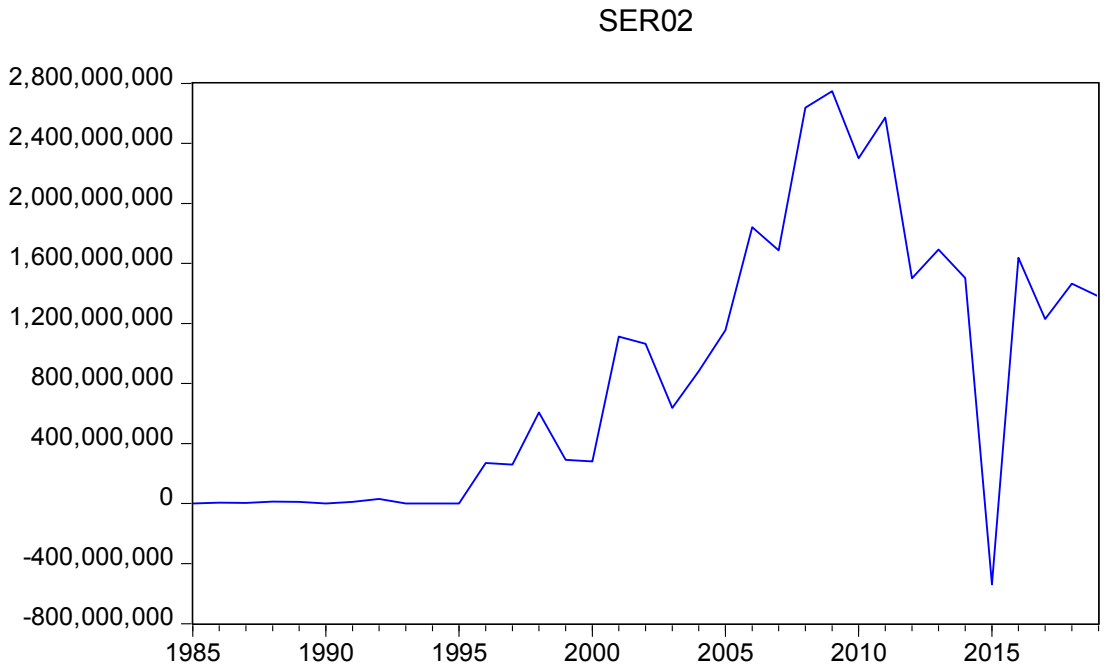

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

حقق الإستثمار الأجنبي المباشر أولى نتائجه الإيجابية عام 1996 وذلك بعد الإنفراج الأمني نوعا ما بعد أزمة العشرية السوداء إلى أن بلغ ذروته عام 2009 لكن منذ ذلك ونسب الإستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض تام وقد برز ذلك جليا عام 2015 وذلك يعود لعدة أسباب أرجعها البعض إلى المناخ الإستثماري بينما يعزوها البعض إلى عدم الإستقرار السياسي وانتشار البيروقراطية وعديد الأسباب الأخرى.

ثانيا :اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

ونميز فيهما اختبارين من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلسلة من عدمها :

أولا: اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (TheUnitRootTest):

في دراسة قام بها (Nelson and Plosser, 1982) تبيّن منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى، أي I(0)، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2).

ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (SperiousRegression) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية (Dickey& Fuller, 1979).

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_tبأنها ساكنة stationary عندما يكون:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: E(Xt)= constant for all t

تباينها ثابت، أي أن: Var(Xt)= constant for all t

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: Cov(Xt ,Xt+k)= depends on t & k≠0

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

وسيتم استخدام اختباري ديكي– فولر الموسع (ADF واختبار فيلبس بيرون (PP) اللذين يختبرا الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

اختبار ديكي – فولرالموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي – فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير (Y):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t. \quad \ldots\ldots(3)$$

كتابة معادلة النموذج :

$$\Delta Y_t = ser0_1 + ser0_1 t + \delta Y_{t-1} + U_t.$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها ب (AugmentedDickey– Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta 1 + \beta 2_{\ t} + \delta Y_{t-1} + \Sigma \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \ldots \quad \ldots\ldots(4.$$

كتابة معادلة النموذج :

$$\Delta Y_t = ser01 + \ ser01\ _t + \delta Y_{t-1} + \Sigma\alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ)، وذلك من خلال مقارنة(t) المحسوبةمع (τ) الجدولية (tau– statistic)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

$$\begin{cases} H_0 : \text{السلسة الزمنية مستقرة} \\ H_1 : \text{السلسلة الزمنية غير مستقرة} \end{cases}$$

أ- **اختبار فيليبس بيرون (Phillips–Perron):**

إن اختبار فيليبس – بيرون (PP) (Phillips & Perron, 1988) يعتمد في تقديره على معادلة رقم (3) ولكن يختلف عن اختبار ADF في معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث أنه يقوم باستخدام طرق إحصائية غير معلميه ليأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في حدود الخطأ بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة.

$$\Delta yt = (\rho - 1)\ yt - 1 + \varepsilon_t \text{.....} 5$$

كتابة معادلة النموذج :

$$\Delta\ ser01 = (\rho - 1)\ ser01 - 1 + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (3): إختباري جذر الوحدة

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
	At Level				
		SER01	SER02		
With Constant	t-Statistic	-2.3522	-2.0505		
	Prob.	***0.1624***	***0.2650***		
		n0	n0		
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7293	-3.1903		
	Prob.	***0.2320***	***0.1033***		
		n0	n0		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2601	-0.9928		
	Prob.	***0.1870***	***0.2812***		
		n0	n0		
	At First Difference				
		d(SER01)	d(SER02)		
With Constant	t-Statistic	-8.8751	-9.3002		
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***		
		***	***		
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.6615	-9.1706		
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***		
		***	***		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.9032	-9.3269		
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***		
		***	***		

			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
	At Level				
		SER01	SER02		
With Constant	t-Statistic	-2.5450	-2.1802		
	Prob.	***0.1142***	***0.2168***		
		n0	n0		
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7864	-3.0558		
	Prob.	***0.2116***	***0.1328***		
		n0	n0		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4414	-0.5664		
	Prob.	***0.1369***	***0.4642***		
		n0	n0		
	At First Difference				
		d(SER01)	d(SER02)		
With Constant	t-Statistic	-7.6832	-9.0251		
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***		
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1632	-8.8919		
	Prob.	***0.0001*** ***	***0.0000*** ***		
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.7807	-9.0956		
	Prob.	***0.0000*** ***	***0.0000*** ***		

المصدر: من إعداد الطال بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

-*,**,***:ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية10%,5%,1% على التوالي.

من الجدول أعلاه نجد أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول بالنسبة لكلا الإختبارين فيليبس بيرون وديكي فولير adf , pp فولير المطور .

ومنه يستنتج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات. Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)

المطلب الثاني : تحديد درجات التأخير و إختبارات صلاحيات النموذج

أولا : تحديد درجات التأخير: يتم تحديد درجات التأخير المناسبة لنموذج الدراسة

الشكل رقم (4): تحديد درجات إبطاء النموذج

Dépendent Variable: SER01
Méthode: ARDL
Date: 06/09/21 Time: 19:49
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 afteradjustments
Maximum dependentlags: 4 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): SER02
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SER01(-1)	0.658863	0.127752	5.157354	0.0000
SER02	7.09E-10	8.62E-11	8.228800	0.0000
SER02(-1)	-4.56E-10	1.21E-10	-3.772388	0.0008
SER02(-2)	-1.21E-10	8.72E-11	-1.389326	0.1757
C	0.123972	0.074093	1.673198	0.1054
R-squared	0.851305	Meandependent var		0.757563
Adjusted R-squared	0.830063	S.D. dependent var		0.650846
S.E. of regression	0.268300	Akaike info criterion		0.345309
Sumsquaredresid	2.015584	Schwarz criterion		0.572052
Log likelihood	-0.697597	Hannan-Quinn criter.		0.421601
F-statistic	40.07639	Durbin-Watson stat		2.059442
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

من الجدول أعلاه نجد أن درجات الإبطاء أو فترات الإبطاء درجة واحدة بالنسبة للمتغير الأول وهو النمو و درجتين بالنسبة للمتغير الثاني الإستثمار الأجنبي المباشر وكان النموذج كالآتي : ARDL(1, 2)

ثانيا: إختبارات صلاحيات النموذج

: يبين الجدول التالي نتائج ResidualsDiagnosties Tests الإختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

. Serial Correlation LM Tests الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي

Heteroskedasticity Test,واختبار عدم تجانس التباين

الجدول رقم (4): اختبارات سلسلة البواقي **ResidualsDiagnosties Tests.**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.294678	Prob. F(2,26)	0.2911
Obs*R-squared	2.988832	Prob. Chi-Square(2)	0.2244

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.346831	Prob. F(4,28)	0.8440
Obs*R-squared	1.557871	Prob. Chi-Square(4)	0.8163
Scaledexplained SS	3.646632	Prob. Chi-Square(4)	0.4559

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

الجدول رقم (5): اختبارات سلسلة البواقي

Tests			Stat_Value	Prob
Breuch-Godfrey Serial Correlation LM Tests		F-Statistic	1.294678	0.2911
		Obs*R-square	2.988832	0.2244
Normality Test(Jarque bera)			2.285754	0.4112
Heteroskedasticity Test	Breuch-Pagan-Godfrey	F-Statistic	0.346831	0.8440
		Obs*R-square	1.557871	0.8163
		Scaled explained ss	3.646632	0.4559
	ARCH	F-Statistic	0.108444	0.7444
		Obs*R-square	0.115741	0.7337

المصدر: من إعداد الطال بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

فرضيات الاختبارات:

-إختبار الإرتباط الذاتي:

H_0 : عدم وجود إرتباط ذاتي

H_1 : وجود إرتباط ذاتي

-إختبار عذم تجانس التباين:

H_0 : تجانس التباين

H_1 : عدم تجانس التباين

يبين الجدول رقم (5) نتائج الإختبارات الخاصة بسلسلة البواقي, فمن خلال اختبار الإرتباط الذاتي اتضح عدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي **LM Test Correlation Serial**,حيث قدرت الاحتمالب0.2911 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%,الامر الذي يعني قبول-**Breuch Godfrey**الخاصة باحصائة فرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة لارتباط الذاتي.

,حيث قدرت قيمة**Heteroskedasticity Test** بالاضافة لما سبق فقد تم أيضا اجراء اختبار عدم تجانس التباين ب0.8440 **Breuch-Pagan-Godfrey** الاحتمالات لخاصة بإحصائية وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض العدم القاضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

-إختبار التوزيع الطبيعي:

$$\begin{cases} \text{سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي: } H0 \\ \text{سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي: } H1 \end{cases}$$

إضافة إلى ما سبق نجد من خلال التوزيع الطبيعي **Normality Test(Jarque bera)** الذي بلغت قيمته الإحتمالية 0.4112 وهي غير معنوية عند 5% ,الامر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض العدم القاضي باتباع سلسلة البواقي التوزيع الطبيعي.

معنويين عند مستوى معنوية 5% الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض العدم القاضي بتجانس تباين سلسلة البواقي,ومنه يمكن القول بعد القيام بالاختبارات السابقة أن النموذج خالي من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي ,وأنه يتصف بالمتانة القياسية.

المطلب الثالث :إختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبار BoundTest و تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

أولا : إختبار التكامل المشترك بإستخدام اختبار BoundTest

يتم اختبار التكامل المشتركباستخدامARDLبين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء Cointegrationوالجدول التالي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بواسطة اختبارBound Testاختبار الحدود

$$\begin{cases} \text{عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل: } H_0 \\ \text{وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل: } H_1 \end{cases}$$

الشكل رقم (5):نتائج إختبار F-Bound Test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.602514	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			FiniteSample:	
ActualSample Size	33		n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			FiniteSample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة فيشر المحسوبة والتي قدرت ب 5.602514 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للإختبار عند مستوى معنوية 5% ,وعليه يرفض فرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ,ويقبل الفرض البديل القاضي بوجود هذه العلاقة ,وعليه فإن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة إلى المتغير التابع.

ثانيا: تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

بعد ثبوت علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة,أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في المدى الطويل,حيث أن الجدول التالي يبين نتائج هذا التقدير:

الشكل رقم (6) : العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

ARDL Long Run Form
Dépendent Variable: D(SER01)
Selected Model: ARDL(1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/09/21 Time: 20:48
Sample: 1985 2019
Included observations: 33

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.123972	0.074093	1.673198	0.1054
SER01(-1)*	-0.341137	0.127752	-2.670307	0.0125
SER02(-1)	1.32E-10	9.29E-11	1.418525	0.1671
D(SER02)	7.09E-10	8.62E-11	8.228800	0.0000
D(SER02(-1))	1.21E-10	8.72E-11	1.389326	0.1757

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER02	3.86E-10	1.81E-10	2.132425	0.0419
C	0.363408	0.208538	1.742645	0.0924

EC = SER01 - (0.3867*SER02 + 0.3634)

Evi

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجاتEviews.10.

نلاحظ أن كل المعلمات غير معنوية ما عدى معلمة الإستثمار الأجنبي المباشر في المستوى ، لكنه أصبح معنوي بعد الإبطاء أو التأخير الأول وهذا يعني التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في نفس الإتجاه . وانطلاقا من هذا يمكن أن نكتب المعادلة على الشكل الآتي:

$$EC = SER01 - (0.3867*SER02 + 0.3634)$$

وبناء على ماسبق يمكننا القول بأن هناك وجود علاقة توزانية في الأجل الطويل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر ، وأن النمو الإقتصادي يتأثر بالإستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الرابع:اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة من خلال اختبار المجموع التراكمي لتكرار CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares البواقي ,كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(7): نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of Squares

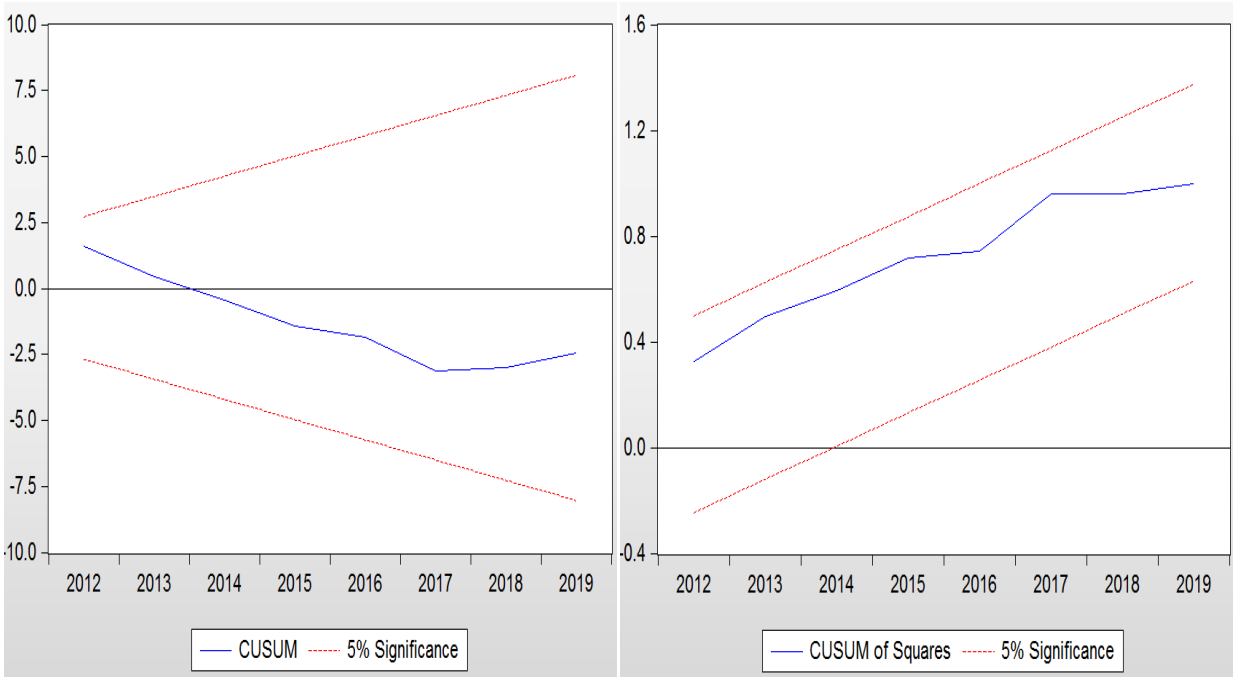

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات**Eviews.10**.

يتضح من الشكل أعلاه أن النموذج يتسم بالاستقرارية ,وتتسم معلماته بالثبات عند المعاينات المتكررة,حيث يقع بين الحدين الحرجين عند مستوى معنوية5% .CUSUM و CUSUM of Squares المنحنى الممثل لإحصاءة لكل من وعليه يمكن القول بعد إجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح ,أنه صار يتسم بالمتانة القياسية , ويمكن الاعتماد عليه في عملية تقدير العلاقة بين متغيراته في المديين القصير والطويل.

خلاصة الفصل

حاولت من خلال هذا الفصل إختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ، حيث قمت بتقديم الإقتصاد القياسي في المبحث الأول والتعريف بنموذج الدراسة ومنهجية ardl ، كما قمت في المبحث الثاني بتعريف متغيرات الدراسة ، لأختم اخيرا بالدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الجزائر للفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2019 .

وقد تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر كما تم تحديد وصياغة معادلة العلاقة بين المتغيرين .

خاتمة

لقد اعتمدت الدول النامية منذ فترة ليست بالقليلة، وحتى الوقت الحاضر بشكل كبير على امكانيات الدول المتقدمة من أجل النهوض بمستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لها، حيث أخذ هذا الإعتماد العديد من الاشكال والصور المختلفة، ومتأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية، وليعكس هذا الاعتماد التطور الكبير والواضح في مصادر التمويل المحلية لدى الدول النامية في دعم مشاريع التنمية.

وللحاجة الملحة للدول النامية لزيادة مستويات التنمية الإقتصادية لديها ازداد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي والذي يتمثل في منح واعانات وقروض خارجية متنوعة واستثمارات اجنبية مختلفة.

ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دوراً كبيراً وحيوياً باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، اضافة الى ادخال التقنية المتقدمة والمعرفة، ومساعدة هذه الدول بأساليب أكثر فاعلية.

ومن بين الدول التي لا طالما سعت إلى استقطاب رؤوس الموال الأجنبيةوالمتمثلة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، وذلك من أجل الدفع بعجلة التنمية قدما ، ورغم المساعي الحثيثة للجزائر في اعتمادها على استراتيجية دعم للإستثمارات الأجنبية إلا أن حجم التدفقات لهذا الأخير تبقى دون المستوى المطلوب ، رغم وجود عديد القطاعات التي يمكن الإستثمار والنجاح فيها إلا أن هذا بقي حبيس الأوراق ولم يجسد على أرض الواقع .

وهذا ما دفعني لدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2019 وقد استخدمت نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ardl .

النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات :

توصلت بعد دراستي إلى وجود علاقة توزازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، رغم وجود عديد العراقيل والتي حاولت أن أوضحها في البحث .

وجود علاقة تأثير وتأثر بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر

وهذا ما يمكننا من القول بصحة جميع الفرضيات والتي تقتضي الآتي :

الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابيا في النمو الإقتصادي

وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر

في ظل النتائج أعلاه، توصي الدراسة ما يلي:

1. عدم المغالاة القوانين ومعالجة المشاكل الحائلة دون جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتخفيف الأعباء على المستثمرين تشجيعا لهم.
2. ضرورة الإهتمام بتطوير مناخ الأعمال لأنه يمثل أحد أهم العوائق، وبحاجة إلى التطور، والعمل على جذب وتوجيه المستثمرين للاستثمار المعلومات للمستثمرين والتركيز على زيادة تلميع صورة الجزائر ، الأمر الذي يعمل على زيادة ثقتهم، والذي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.
3. تكون كل المعلومات الخاصة بالإستثمار والمحيط به متوفرة.
4. تطهير المحيط من البيروقراطية ومحاربة الرشوة.
5. احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
6. تحقيق وإنجاز ميكانزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي إلى تحويل أو تسعير العملة بنسبة حيدة من طرق البنك المركزي الجزائري
7. استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة المحيط الأمني
8. العمل على الفراغ القانوني الذي يخص الإمتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1985-2019 ،وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع ومؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة

.الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الإقتصادي المباشر، التكامل المشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الجزائر.

Summary

This study aims to demonstrate the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria, through a standard study of annual data using the autoregressive approach for the distributed slow periods during the period 1985-2019, and the study found a long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and economic growth, These results are consistent with and supportive of some similar applied studies

. Keywords: foreign direct investment, direct economic growth, joint integration, autoregressive method for distributed lag periods, Algeria.

الكتب:

1. د عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2003
2. د عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي ، (دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999)،
3. أ.د ساكر محمد العربي ،محاضرات في الاقتصاد الكلي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2003 .
4. د أحمد عبد الرحمان أحمد ، إدارة الأعمال الدولية،(دار المريخ ، الرياض ،2001
5. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005
6. رضا عبد السلام،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، 2007
7. عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2003
8. الدكتور حسين علي بخث الدكتورة سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن 2006
9. نعمة الله نجيب ابراهيم مبادئ الاقتصاد القياسي مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر 2005
10. مكيد علي الاقتصاد القياسي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2005
12. محمد شيخي ،طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن

13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر

14. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق بغداد، 2017

15. على عبد الوهاب نجا، ايمان عطية ناصق، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،النظريات–الاستراتيجيات–التمويل، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم– الابراهيمية،2007

16. علي عبد الوهاب نجا، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،النظريات–الاستراتيجيات–التمويل–المشكلات، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، 2010

17. محمد ناجي حسن خليفة،النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، دون سنة نش

18. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010

19. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع أريد، الاردن، 2006

20. عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

المذكرات:

1. سمية ولدبوله، ، اثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2000 – 2017) ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أدرار ، 2018

2. اثير عبد الله عليوي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (2000 – 2014)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2015 .

3. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر –تونس–المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007–2008.

4. بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة من 1980–2000،
5. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2004.
6. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.
7. مطاي علي ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000 –2014 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بونعامة، 2015–2016.

دلال فاطمة ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات،أطروحة دكتوراه، البليدة ،2007/2008.
8. محمد صلاح حمد الله، استخدام نموذج (ARDL) لقياس اثر اسباب السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان (1990–2015)،(رسالة ماجستر ،سنة 2018).
9. قيدوم عبد العزيز، بن ناجي تقي الدين، تأثير سياسات دعم المقاولاتية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018.
10. عثماني امال، تقييم برامج الانفاق العام ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل ضهادة الماستر، فرع علوم اقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2013.
11. عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل ضهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2017.
12. خولة علوان،نور الهدى مكرسي،أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة الشيخ العربي التبسي،تبسة،2018.

المواقع الإلكترونية:

1. https://m.marefa.org/23/05/2021/20:22

المجلات:

1. مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال المجلد 2–العدد 1 جانفي 2018
2. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر.
3. دحماني نور الهدى ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة 2000–2017 ، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الخامس،العدد3،ديسمبر)2019.

المؤتمرات:

1. حاتم عبد الجليل القرشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.

مراجع باللغة الفرنسية:

1. Régis Bourbonnais, Econométrie,5e Edition, Dunod, Paris, 2004,
2. DamodarGujarati,Econometrics by Example, Palglave Macmillan, 1st Edition.
3. AutoRegressive Distributed lag (ARDL) Estimation. Part 1– Theory.
4. Régis Bourbonnais,Econétrie Cours et exercices corrigés,9eedition, Dunod. Paris.

الشكل رقم(1): الرسم البياني للنمو الإقتصادي.

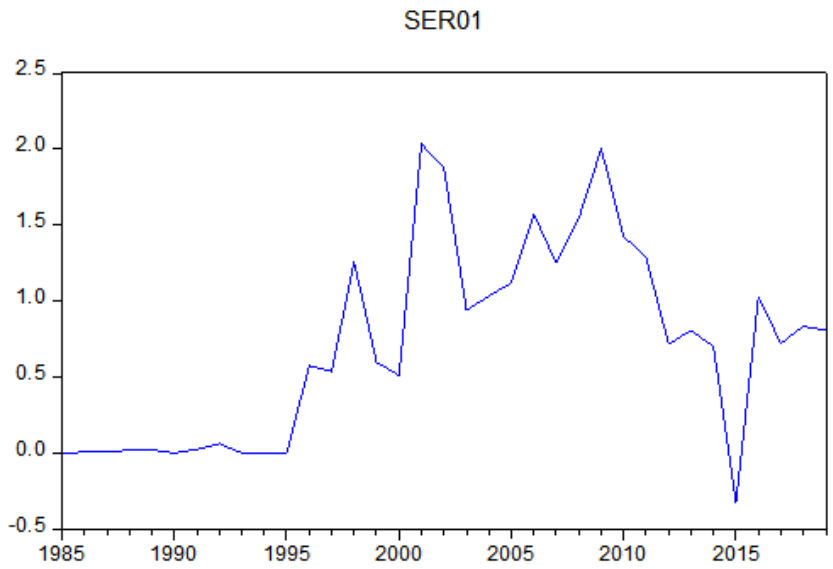

الشكل رقم(2): الرسم البياني للإستثمار الأجنبي المباشر.

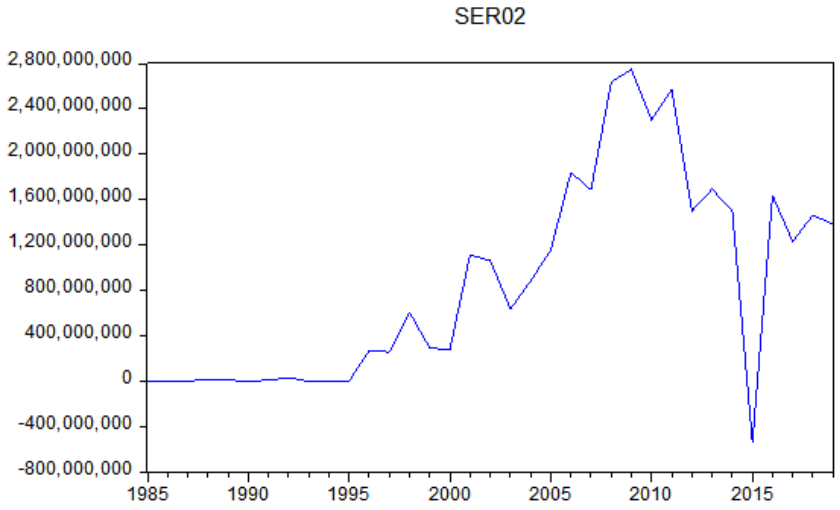

الشكل رقم (3): تحديد درجات إبطاء النموذج

Dépendent Variable: SER01
Méthode: ARDL
Date: 06/09/21 Time: 19:49
Sample (adjusted): 1987 2019
Included observations: 33 afteradjustments
Maximum dependentlags: 4 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): SER02
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SER01(-1)	0.658863	0.127752	5.157354	0.0000
SER02	7.09E-10	8.62E-11	8.228800	0.0000
SER02(-1)	-4.56E-10	1.21E-10	-3.772388	0.0008
SER02(-2)	-1.21E-10	8.72E-11	-1.389326	0.1757
C	0.123972	0.074093	1.673198	0.1054

R-squared	0.851305	Meandependent var	0.757563
Adjusted R-squared	0.830063	S.D. dependent var	0.650846
S.E. of regression	0.268300	Akaike info criterion	0.345309
Sumsquaredresid	2.015584	Schwarz criterion	0.572052
Log likelihood	-0.697597	Hannan-Quinn criter.	0.421601
F-statistic	40.07639	Durbin-Watson stat	2.059442
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الشكل رقم (5):نتائج إختبار F-Bound Test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.602514	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			FiniteSample: n=35	
ActualSample Size	33			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			FiniteSample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الشكل رقم (6) : العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل

ARDL Long Run Form
Dépendent Variable: D(SER01)
Selected Model: ARDL(1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/09/21 Time: 20:48
Sample: 1985 2019
Included observations: 33

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.123972	0.074093	1.673198	0.1054
SER01(-1)*	-0.341137	0.127752	-2.670307	0.0125
SER02(-1)	1.32E-10	9.29E-11	1.418525	0.1671
D(SER02)	7.09E-10	8.62E-11	8.228800	0.0000
D(SER02(-1))	1.21E-10	8.72E-11	1.389326	0.1757

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER02	3.86E-10	1.81E-10	2.132425	0.0419
C	0.363408	0.208538	1.742645	0.0924

EC = SER01 - (0.3867*SER02 + 0.3634)

الشكل رقم(7): نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of Squares